﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ [آل عمران: 7]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ربط تفرّد الله بخلق الأجنّة، بالمحكم والمتشابه في الآيات المتلوّة

مناسبة هذه الآية لما قبلها أنَّه ذكر في الآية السَّابقة أنَّه قيُّوم، والقيُّوم هو القائم بمصالح الخلق، وهي قسمان: جسمانيَّة وروحانيَّة؛ فالجسمانيَّة: أشرفها تَعْدِيلُ الْبِنْيَةِ وَتَصْوِيرهَا عَلَى مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَشْكَالِ الْحَسَنَةِ، وَهَذَا أَمْرٌ جِسْمَانِيٌّ، وفي هذه الآية تكلَّم عن المصالح الرّوحانيَّة، وأشرفها العلم، وهو المراد في هذه الآية، وربط خلقه في الأرحام لعباده، بما أنزل لهم من كتابه، وما حواه من محكم ومتشابه، وهم يستفيدون من المحكم في الرّسوخ بالأثر، وينأون عن المتشابه لما ينتج عنه من ضرر، وما يعتوره من غرر.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ءَايَٰتٞ﴾: جمعٌ، مفرده: آيةٌ، وهي العلامة الظَّاهرة، وحقيقته لكلِّ شيء ظاهر، واشتُقَّت الآية إمَّا من: أي، فإنَّها هي الّتي تبيِّن أيًّا من أي، والصّحيح: أنَّها مشتقَّة من التَّأيِّي الّذي هو التّثبُّت والإقامة على الشَّيء، ويقال للبناء العالي: آية، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَبۡنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةٗ تَعۡبَثُونَ ١٢٨﴾ [الشعراء: 128]، وتقال لكلِّ جملة من القرآن، دالَّة على حكم آية، سورةً كانت أو فصولًا أو فصلًا من سورة[1]، وجمع

(1) الراغب، المفردات: (آي).

آية: آي وآيات. والآية في القرآن الكريم كأنّها علامة شيء، ثمّ يخرج منها إلى غيرها، هكذا يقول أبو عبيدة.، ويقال: تأيّا بالمكان يتأيّا تأييا، إذا أقام به، وتأيّا في هذا الأمر تئيّة أي نظر[1].

2) ﴿مُّحۡكَمَٰتٌ﴾: قيل: "مَعْنَاهُ يُشبه بعضُها بَعْضًا، وَقد اخْتلف المفسِّرون في تَفْسِير قَوْله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾؛ فرُوي عَن ابْن عبّاس أَنّه قَالَ: المتشابهات الحروف المقطّعة، وَمَا اشْتبهَ على اليَهود من هَذِه ونحوها، وأنكر الأزهريّ صحّة ذلك، وذكر أنّ الفرّاء ذهب إِلَى مَا رُوِي عَن ابْن عبّاس، بينما رُوِي عَن الضّحّاك أَنّ المُحْكَمات: مَا لم يُنْسَخ، والمتشابهات: مَا قد نُسخ، وَقَالَ غَيره: المُتشابهات هِيَ الْآيَات الَّتِي نَزلتْ فِي ذِكر الْقِيَامَة والبَعْث[2]، وعلى هذا؛ فالمراد بالمحكم ما يبيّن، واتّفق تفسيره، فيقطع على مراد بعينه"[3]، "أحكمت عبارتها؛ بأنْ حفظت من الاحتمال"[4]، و"المحكمات: المفصّلات المبيَّنات الثّابتات الأحكام"[5].

3) ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾: "تقال لكلِّ ما كان أصلًا لوجود شيء، أو تربيته أو إصلاحه، أو مبدئه، قال الخليل: كلُّ شيء ضُمَّ إليه سائر ما يليه يسمَّى أُمًّا، وقيل لفاتحة الكتاب: أمٌّ؛ لكونها مبدأ الكتاب[6]، وأُم الكِتَاب: " كُل آيَة محكمَة من آيَات الشَّرَائِع وَالْأَحْكَام والفرائض، وَجَاء فِي الحَدِيث: «إِنّ أُم الْكتاب هِيَ فَاتِحَة الْكتاب»، لِأَنَّهَا هِيَ المتقدّمة أَمَام كلّ سُورة فِي جَمِيع الصَّلَوَات، وابتدى بهَا فِي المُصحف فقدّمت، وَهِي الْقُرْآن الْعَظِيم"[7]، قَالَ سِيبَوَيْهِ: (إِنّ) أُمُّ الْجَزَاء و(الألِفُ) أَمُّ الِاسْتِفْهَام و(إلّا) أُمُّ الِاسْتِثْنَاء و(الْوَاو) أُمُّ حُرُوف الْعَطف، يُرِيد أَنَّهَا أُصُول هَذِه الْأَبْوَاب[8].

4) ﴿وَأُخَرُ﴾: جمع: أُخْرى، مؤنَّث آخر، ولا تُستعمل آخر إلّا من جنس المذكور، تقول: جاءني زيد ورجل آخر، ولا تقول: جاءني زيد وفرسٌ آخر، وقيل: أخر معدولة عن آخر،

(1) الرّاغب، المفردات: (آي).
(2) الأزهري، تهذيب اللّغة: (آي).
(3) النّيسابوريّ، إيجاز البيان: 1/179.
(4) الزّمخشري، الكشاف: 1/337، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/6، النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/237.
(5) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 1/400.
(6) الراغب، المفردات: (أمّ).
(7) الأزهري، تهذيب اللّغة: (آي).
(8) الأزهري، تهذيب اللّغة: (آي).

"وَقد استعملوا أُخَرَ بِغَيْر ألفٍ وَلَام فَقَالُوا رجل آخَرُ، وَرِجَال أُخَرُ، وَفِي التَّنْزِيل: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ وَكَذَلِكَ أُخْرَى، وَكَانَ قِيَاس ذَلِك أَن يكون كَمَا تقدّم، قَالَ سِيبَوَيْهِ: سَأَلت الْخَلِيل عَن أُخَرَ فَقلت مَا بالُه لَا يَنْصرِف فِي معرفةٍ وَلَا نكرةٍ، قَالَ لِأَنّ أُخَرَ خَالَفت أخواتِها، وَأَصلهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بمنْزِلة الطُّوَل والوُسَط والكُبَر، لَا يكُنَّ صفةً إِلَّا وفيهنَّ ألف ولامٌ، فتُوصَف بهنَّ المعرفةُ، أَلا ترى أَنَّك لَا تَقول نِسوةٌ صُغَرٌ، وَلَا هَؤُلَاءِ نِسْوةٌ وُسَطٌ، وَلَا هَؤُلَاءِ قومٌ أصاغِرُ، فَلَمَّا خَالَفت الأصلَ، وَجَاءَت صفة بِغَيْر ألفٍ ولام، تركُواْ صرْفها، كَمَا تركُوا صَرْف لُكَعَ، حِين أَرَادوا يَا أَلْكَعُ، وفُسَقَ حِين أَرَادوا يَا فَاسِقُ"[1].

5) ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾: الشَّبه والشَّبيه: حقيقتها في المماثلة من جهة الكيفيَّة، كاللَّون والطَّعم، وكالعدالة والظُّلم، والشُّبهة: هي ألَّا يتميَّز أحد الشَّيئين من الآخر لما بَيْنَهُمَا من التَّشابه عينًا كان أو معنًى، والمتشابه من القرآن: ما أُشكل تفسيره لمشابهته لغيره: إمَّا من حيث اللَّفظ، أو من حيث المعنى[2]، "والمتشابه بخلاف المحكم، مثل: وقت السَّاعة وأشراطها، ومعرفة الصّغائر بأعيانها"[3]، "والمتشابهات: هي الَّتي فيها نظر، وتحتاج إلى تأويل، ويظهر فيها ببادئ النَّظر: إمَّا تعارض مع أخرى، أو مع العقل، إلى غير ذلك من أنواع التَّشابه، فهذا الشّبه الّذي من أجله توصف بـ ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾، إنّما هو بيَّنها وبيَّن المعاني الفاسدة الّتي يظنُّها أهل الزّيغ ومن لم يمعن النَّظر"[4]، و"محتملات لا يتَّضح مقصودها؛ لإجمالٍ، أو مخالفة ظاهر"[5]، و"لا تفهم معانيها، يعني: أنَّ لفظه يشبه لفظ غيره، ومعناه يخالف معناه"[6]، قال الكرمانيّ: "ما في الآية لا يمتنع كونها معدولة عن الألف واللّام، مع كونها وصفا لنكرة، لأنّ ذلك مقدّر من وجه وغير مقدّر من وجه"[7].

6) ﴿زَيْغٌ﴾: من زَيَغَ، وهو أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى مَيْلِ الشَّيْءِ[8]، "الزَّيغ: الجور والميل عن

(1) ابن سيده، تهذيب اللّغة: 5/55.
(2) الراغب، المفردات: (شبه).
(3) النيسابوري، إيجاز البيان: 1/180.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/400.
(5) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/6، والزمخشري، الكشاف: 1/337 - 338.
(6) القنّوجي، فتح البيان: 2/175.
(7) الكفويّ، فتح البيان: 2/175.
(8) ابن فارس، مقاييس اللغة: (زيغ).

القصد، ويقال: زاغ يزيغ؛ إذا جار"[1]، "يعمُّ كلَّ طائفة من كافر وزنديق وجاهل صاحب بدعة"[2]، "عدول عن الحقِّ كالمبتدعة"[3]، وعَن أبي زيدٍ: تَزَيَّغَتِ المرأةُ تَزَيُّغًا، وتزيّقت تزيّقًا: إذا تَزَينتْ، وَقَالَ غَيره: زَاغَتِ الشَّمْس تَزيغ زيُوغًا، فَهِيَ زَائغةٌ: إذا مَالَتْ وزالت، وَقَالَ اللّه جلَّ وعزَّ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [الصّف: 5][4]، في حديث الدّعاء «لا تزغ قلبي»، أي لا تمله عن الإيمان. يقال زاغ عن الطّريق يزيغ إذا عدل عنه، ومنه حديث أبي بكر رضي الله عنه: «أخاف إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ»، أي أجور وأعدل عن الحقّ[5].

7) ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾: "ومعنى ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾، أي: يفعلون ذلك لطلب الفتنة، ولطلب التّأويل، والفتنة في اللُّغَةِ على ضروبٍ: فالضّرْب الّذي ابتغاه هؤلاءِ هو فَسَادُ ذَاتِ الْبَين في الدِّينِ والحرُوب"[6]، "والْفِتْنَة الاختبار بالنَّار والابتلاء، وفي التَّنْزِيل الْعَزِيز ﴿وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ﴾ [الأنبياء: 35]، والإعجاب بالشَّيْءِ والاستهتار بِهِ، والتّدلّه بالشَّيْءِ وَالِاضْطِرَاب وبلبلة الأفكار، وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾، وَالْعَذَاب، وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز ﴿ذُوقُواْ فِتۡنَتَكُمۡ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ ١٤﴾ [الذّاريات: 14]، والضّلال، وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾ [المائدة: 41]، وفتنة الصَّدْر الوسواس[7].

8) ﴿تَأۡوِيلِهِۦٓ﴾: "التَّأويل من الأوَّل، أي: الرُّجوع إلى الأصل، ومنه: المَوْئِلُ للموضع الَّذي يرجع إليه، وذلك هو ردُّ الشّيء إلى الغاية المرادة منه، علمًا كان أو فعلًا: ففي العلم، نحو: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، والفعل، نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: 53]، أي: بيانه الّذي غايته المقصودة منه"[8]، و"التّأويل: هو مردُّ الكلام ومرجعه، والشّيء الّذي يقف عليه من المعاني، وهو من آل يؤول؛ إذا رجع"[9].

(1) الزَّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 1/377.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/402.
(3) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/6.
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (زيغ).
(5) ابن الأثير، النّهاية: 2/324.
(6) الزَّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 1/377 - 378.
(7) مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط: 2/673.
(8) الراغب، المفردات: (آل).
(9) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 1/402.

"وَالتَّأْوِيلُ يَكُونُ بِمَعْنَى: التَّفْسِيرِ، كَقَوْلِكَ: تَأْوِيلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى كَذَا، وَيَكُونُ بِمَعْنَى: ما يؤول الْأَمْرُ إِلَيْهِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ آلَ الْأَمْرُ إِلَى كذا يؤول إِلَيْهِ، أَيْ: صَارَ، وَأَوَّلْتُهُ تَأْوِيلًا، أَيْ: صَيَّرْتُهُ"[1].

9) ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾: من رَسَخَ، وهو أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى الثَّبَاتِ، وَيُقَالُ رَسَخَ: ثَبَتَ، وَكُلُّ رَاسِخٍ ثَابِتٌ[2]، "الرُّسوخ الثُّبوت في الشّيء، وأصله في الأجرام: أن يرسخ الجبل أو الشَّجر في الأرض"[3]، "ومعنى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾، أي: الثَّابتون، يقال: رسخ الشَّيءُ يَرْسَخُ رُسوخًا؛ إذا ثبت"[4]، فهم " الَّذِينَ تَمَكَّنُوا فِي عِلْمِ الْكِتَابِ، وَمَعْرِفَةِ مَحَامِلِهِ، وَقَامَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَدِلَّةِ مَا أَرْشَدَهُمْ إِلَى مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، بِحَيْثُ لَا تَرُوجُ عَلَيْهِمُ الشُّبَهُ"[5]، "وقال اللّيث: رجل راسخ في العلم: قد دخل فيه مدخلا ثابتا، والرّاسخون في كتاب الله جلّ وعزّ: هم الدّارسون، قال: ورسخ الشّيء رسوخا، إذا ثبت في موضعه، وأرسخته إرساخا، كالحبر يرسخ في الصّحيفة، والعلم يرسخ في قلب الإنسان"[6].

10) ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾: من لبَّ، وهو أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى لُزُومٍ وَثَبَاتٍ، وَعَلَى خُلُوصٍ وَجَوْدَةٍ، اللُّبُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: خَالِصُهُ، وَمَا يُنْتَقَى مِنْهُ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْعَقْلُ: لُبًّا، وَرَجُلٌ لَبِيبٌ، أَيْ: عَاقِلٌ، وَخَالِصُ كُلِّ شَيْءٍ لُبَابُهُ[7]، الألباب جمع: لبٍّ، وهو العقل الخالص من الشَّوائب، ولبُّ كلِّ شيءٍ خالصه، سمّي بذلك؛ لكونه خالص ما في الإنسان من قوَّةٍ، كاللُّباب من الشّيء، وهو ما زكا من العقل، فهو أخصُّ منه، وكلُّ لبٍّ عقل، وليس كلُّ عقلٍ لبًّا؛ ولهذا علَّق الله تعالى الأحكام الَّتي لا تدركها إلَّا العقول الزَّكيَّة بأولي الألباب، فخاطبهم بها دون من عداهم؛ ولذلك أورد قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ بعد قوله: ﴿فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: 269][8]، و"لبٌّ: وهو العقل، وأُولُوا: جمع ذو"[9].

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 4/15.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (رسخ).
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 1/404.
(4) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 1/378.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/164.
(6) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (رسخ).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة، (لبّ).
(8) الرّاغب، المفردات، والسّمين، عمدة الحفاظ: (لبب).
(9) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 1/404.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

المُنزلُ من القرآن مُحكمٌ يأخذُ به الرّاسخُون، ومُتشابهٌ يتّبعهُ الزّائغون

"هو الَّذي أنزل عليك أيُّها النّبيُّ ﷺ القرآن، منه آيات واضحة الدِّلالة، لا لبس فيها، هي أصل الكتاب ومعظمه، وهي المرجع عند الاختلاف، ومنه آيات أُخر محتملة لأكثر من معنى، يلتبس معناها على أكثر النَّاس، فأمَّا الّذين في قلوبهم ميل عن الحقِّ؛ فيتركون المُحكم، ويأخذون بالمتشابه المُحتمل؛ يبتغون بذلك إثارة الشُّبهة، وإضلال النّاس، ويبتغون بذلك تأويلها بأهوائهم، على ما يوافق مذاهبهم الفاسدة، ولا يعلم حقيقة معاني هذه الآيات، وعاقبتها الّتي تؤول إليها إلَّا اللّه، والرَّاسخون في العلم المتمكِّنون منه، يقولون: آمنَّا بالقرآن كُلِّه؛ لأنَّه كُلُّهُ من عند ربِّنا، ويفسِّرون المتشابه بما أُحكِم منه، وما يتذكَّر، ويتَّعظ إلّا أصحاب العقول السَّليمة"[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

لماذا لم تُعطف هذه الجملة على ما سبق؟

الكتب السَّماويَّة مصدرها واحد:

قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ جملةٌ استئنافيَّةٌ غير معطوفة على ما سبق؛ للدَّلالة على: تحقيق إنزال اللّه للقرآن عليه والتَّوراة والإنجيل قبله، وعلى تأكيد مضْمُون قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾، وعلى التمهيد لقوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾؛ "لِأَنَّ الْآيَاتِ نَزَلَتْ فِي مُجَادَلَةِ وَفْدِ نَجْرَانَ، وَصُدِّرَتْ بِإِبْطَالِ عقيدتهم فِي إلهيَّة الْمَسِيح؛ فالإشارة إِلَى أَوْصَافِ الْإِلَهِ الْحَقَّة.

وتَوَجَّهَ الْكَلَامُ هُنَا إِلَى إِزَالَةِ شُبْهَتِهِمْ فِي شَأْنِ زَعْمِهِمُ اعْتِرَافَ نُصُوصِ الْقُرْآنِ بِإِلَهِيَّةِ الْمَسِيحِ؛ إِذْ وُصِفَ فِيهَا بِأَنَّهُ رُوحُ اللّه، وأنَّه يُحْيِي الْمَوْتَى، وَأَنَّهُ كَلِمَةُ اللَّهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَنُودِيَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ تَعَلُّقَ اشْتِبَاهٍ وَسُوءِ تأويل"[2].

(1) جماعة من علماء التفسير، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/50.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/153.

إيثارُ استعمالِ الاسمِ الموصول في: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

ربـــطُ الآيـــاتِ بعضِها ببعضٍ يـقـوِّي التَّـدبُّر، ويُـــعـــينُ على التَّفكُّر

آثرتِ الآيةُ الإتيانَ بالاسمِ الموصول في قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ للرَّبطِ بما ذُكرَ في أوّلِ السُّورةِ، فلمَّا "ذَكَرَ تَعَالَى أَوَّلَ السُّورَةِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَىُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾؛ ذَكَرَ هُنَا كَيْفِيَّةَ الْكِتَابِ، وَأَتَى بِالْمَوْصُولِ؛ إِذْ فِي صِلَتِهِ حَوَالَةٌ[1] عَلَى التَّنْزِيلِ السَّابِقِ، وَعَهْدٌ فِيهِ"[2].

بلاغةُ القَصْرِ في قولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

القرآنُ نازلٌ من عند الله تعالى، لا مـفـتـرًى من عندِ غيره

جاءَ قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ جملةً اسميَّةً مفيدةً الحصرَ، فهي "قَصْرُ صِفَةِ إِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِتَكُونَ الْجُمْلَةُ - مَعَ كَوْنِهَا تَأْكِيدًا وَتَمْهِيدًا - إِبْطَالًا أَيْضًا لِقَوْلِ الْمُشْرِكِينَ: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: 103]، وَقَوْلِهِمْ: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِىَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: 5]"[3]، أي: هو المنزلُ فحسب، فليس لأحدٍ شأنٌ في القُرآنِ الذي تزعمون أنَّه من عند غيرِ اللّه تعالى، فهو منزلٌ لا مفترًى، ومن عند اللّه لا من عند غيرِه.

دلالة الألف واللّام في قوله: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

معنى الألفِ واللّام الكمالُ، أي: القرآنُ هو الكتابُ الذي كَمُلَ فاستحقَّ بهذا الاعتبارِ أنْ يُوصَفَ بأنَّه الكتاب، وفي ذلك إشارةٌ إلى هيمنةِ القرآن على الكتب السَّابقة، إذ هو الكتابُ الباقي مكتوبًا مدوَّنًا إلى يومِ القيامةِ، بخلافِ إرادةِ اللّه في الكتبِ السَّابقةِ.

مِنَّةُ الله بإنزال الكتابِ مستمرَّةٌ على أمَّةِ القرآنِ

علَّة التّقديم والتأخير في: ﴿أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

لَمَّا كانَ القرآنُ هو الكتاب الكامل؛ شُرِّف النَّبيُّ باختصاصه به فقُدِّمَ "الظَّرفُ، وهو ﴿عَلَيۡكَ﴾؛ لما يفيده من الاختصاص"[4]،

(1) أي: شهادة.
(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 3/25.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/153.
(4) القنّوجي، فتح البيان: 2/175.

وللامتنانِ على النَّبيِّ ﷺ بأن أُنزِلَ عليه دون سِواه، وهو امتنانٌ على هذه الأمَّةِ تَبَعًا إلى يومِ القيامةِ.

الإنزالُ قريبٌ من معنى الوحي

اختيرَ فِعل ﴿أَنزَلَ﴾ لحملِه معنى: قَصْر إنزالِ القُرآنِ على الله تعالى، فهو المنزلُ دون سِواه؛ لأنَّ الإنزال يُرادف الوحي، ولا يكون إلَّا من الله تعالى، بخلاف آتاك الكتاب؛ فلا تؤدِّي معنى القصر[1]، وإنَّما يُحدِّدُ معنى القَصْرِ السِّياقُ.

توجيهُ الاسْتِعَارةِ في تسمية المُحكَمِ والمُتَشَابِهِ:

الإحكام واضحٌ مـانـعٌ من الاحتمالِ بخلافِ التَّشابه

سُمِّيَ واضحُ الدّلالةِ بالمحكم في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ "على سَبيلِ الاسْتِعَارَةِ؛ لِأَنَّ في وُضُوحِ الدَّلَالَةِ مَنْعًا لِتَطَرُّقِ الاحْتِمَالَاتِ المُوجِبَةِ لِلتَّرَدُّدِ في المُرَادِ"، وسمَّى خفيَّ الدّلالةِ بالمُتشابه في قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ "عَلَى طَرِيقَةِ الاسْتِعَارَةِ؛ لِأَنَّ تَطَرُّقَ الاحْتِمَالِ في مَعَانِي الْكَلَامِ يُفْضِي إِلَى عَدَمِ تَعَيُّنِ أَحَدِ الاحْتِمَالَاتِ، وَذَلِكَ مِثْلُ تَشَابُهِ الذَّوَاتِ فِي عَدَمِ تَمْيِيزِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ"[2].

المُتَشَابِهُ وَصْفٌ يُطلقُ على المعاني الغامضةِ، وإن لم تكنْ بسببِ الشَّبَهِ

قولُه تعالى: ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ هو صفة لـ﴿وَأُخَرُ﴾، وعلى التَّحقيقِ فهو صِفةٌ للمحذوفِ، "أي: محتملاتٌ لمعانٍ متشابهة لا يمتاز بعضُها من بعض في استحقاق الإرادة بها، ولا يتَّضح الأمرُ إلا بالنّظر الدّقيق والتَّأمُّلِ الأنيق، فالتَّشابه في الحقيقة وصفٌ لتلك المعاني، وُصفت به الآياتُ على طريقة وصف الدَّالِّ بوصف المدلول، وقيل: لَمَّا كان من شأن الأمور المتشابهة أن يعجزَ العقل عن التَّمييز بينها؛ سُمِّي كلُّ ما لا يهتدي إليه العقل متشابهًا، وإن لم يكن ذلك بسبب التشابه، كما أنَّ المُشكِل في الأصل ما دخل في أشكاله وأمثاله، ولم يُعلم بعينه، ثم أطلق على كلِّ غامض؛ وإن لم يكن غموضُه من تلك الجهة"[3].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/154.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/154.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/7 - 8.

سِرُّ إفراد ﴿أُمُّ﴾ دونَ جمعِها في قولِه: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

آياتُ القرآنِ في تكاملِها بمنزلةِ الآيةِ الواحدةِ

أفردَ النَّظم لفظَ أمّ في قولِه تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ولم يجمع مع أنَّه خبرٌ عن جمعٍ وهو ﴿ءَايَٰتٌ﴾ "والقياس أمَّهات"(1)؛ "لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ جَمِيعَ الْآيَاتِ بِمَنْزِلَةِ آيَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَفْرَدَ عَلَى الْمَعْنَى"(2)؛ "لأنَّ الآيات كلَّها في تكاملها واجتماعها كالآية الواحدة"(3)، "وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: 50]، وَلَمْ يَقُلْ: آيَتَيْنِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى: أَنَّ مَجْمُوعَهُمَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا"(4).

توجيه المتشابه اللَّفظيّ بين قولِه: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، و﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩﴾ [الرعد: 39]:

بيانُ معنى (أُمّ الكتاب) معذوقٌ بسياقِه

السِّياقُ هو الذي يُحدِّدُ معانيَ الألفاظِ القرآنيَّة المفردةِ والتَّركيبيَّة، فوردَ لفظُ ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في آيتينِ مُختلفتَيْنِ، كانَ معناه في آلِ عمران "الْقُرْآنُ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَحَدَّثُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، فَلَيْسَ قَوْلُهُ: ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ هُنَا بِمِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩﴾ [الرعد: 39] "(5)، إذ سياقُ آيةِ الرَّعد تدلُّ على أنَّه اللَّوح المحفوظُ بدليلِ العنديَّةِ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ٤﴾ [الزخرف: 4].

ليس كلُّ ما صحَّ وصفُه بالجمعِ صحَّ وصفُه بالإفرادِ

"إِنْ قِيلَ: وَاحِدَةٌ مُتَشَابِهَاتٍ: مُتَشَابِهَةٌ، وَوَاحِدَةٌ أُخَرَ: أُخْرَى، وَالْوَاحِدُ هُنَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهَذَا الْوَاحِدِ، فَلَا يُقَالُ: أُخْرَى مُتَشَابِهَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْوَاحِدَةِ يُشْبِهُ بَعْضًا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ آيَةٍ تُشْبِهُ آيَةً أُخْرَى، فَكَيْفَ صَحَّ وَصْفُ هَذَا الْجَمْعِ بِهَذَا الْجَمْعِ، وَلَمْ يُوصَفْ مُفْرَدُهُ بِمُفْرَدِهِ؟

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/6.
(2) العكبري، التبيان: 1/238.
(3) القنّوجي، فتح البيان: 2/175.
(4) الرازي، مفاتيح الغيب: 7/143، وأبو حيّان، البحر المحيط: 3/23.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/154.

قِيلَ: التَّشَابُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَاعِدًا، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْأَشْيَاءُ الْمُتَشَابِهَةُ؛ كَانَ كُلٌّ مِنْهَا مُشَابِهًا لِلْآخَرِ، فَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ التَّشَابُهُ إِلَّا فِي حَالَةِ الِاجْتِمَاعِ؛ وَصَفَ الْجَمْعَ بِالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مُفْرَدَاتِهِ يُشَابِهُ بَاقِيهَا؛ فَأَمَّا الْوَاحِدُ؛ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص: 15]، فَثَنَّى الضَّمِيرَ، وَإِنْ كَانَ لَا يُقَالُ فِي الْوَاحِدِ: يَقْتَتِلُ"[1].

نُكتةُ وصفِ القُرآنِ كلِّه بالمحكمِ والمُتشابه وبعضِه كذلك:

الإحكامُ والتَّشابُه للهِ تعالَى، وليسَ للعبادِ إلَّا الاجتهادُ والفَهْمُ

في هذه السُّورة وُصِف بعضُ القرآن بالمحكم وبعضُه بالمتشابه، بَيْنَما جاءت آيات تصفُ القرآنَ بأنَّه كلَّه محكمٌ: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: 1]، وآيات أُخرى تصفه بأنَّه كلَّه متشابهٌ: ﴿كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر: 23]، فكيف الجوابُ عن مثلِ هذا؟

وبمعرفةِ معنى المحكم والمتشابه في كلِّ سياقٍ يدفعُ توهمَ التَّعارضِ، إذِ اختَلَفَ "الْمُرَادُ بِالْإِحْكَامِ وَالتَّشَابُهِ فِي مَوَاضِعِهَا، بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْمَقَامَاتُ"[2]، أمَّا قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: 1] بِمَعْنَى: "كَوْنِهِ كَامِلًا، وَلَفْظُهُ أَفْصَحُ، وَمَعْنَاهُ أَصَحُّ، لَا يُسَاوِيهِ فِي هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ كَلَامٌ، وَجَاءَ وَصْفُهُ بِالتَّشَابُهِ بِقَوْلِهِ: ﴿كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر: 23]، مَعْنَاهُ: يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الْجِنْسِ وَالتَّصْدِيقِ"[3].

وقد سبَقَ بيانُ معنى الإحكام والتَّشابه في بعض آياتِ القُرآنِ، ونُكتةُ ذلك بيانُ أنَّ الإحكام لله تعالى، فهو الذي يُحكِمُ آياته كُلَّ آياتٍ بحسبِها، وكذلك التَّشابه، فليس لأحدٍ أن يفترضَ معنى الإحكام بمعنًى محدَّدٍ للقرآنِ كلِّه، أو يفترضَ معنى التَّشابه بمعنًى بعينِه في القرآنِ كلِّه، فالعقلُ خاضعٌ لإرادة الله في كلامِه، وعليه أن يجتهدَ في مُرادِ مولاه سبحانه فيما أنزلَ وفيما أرادَ.

(1) العكبري، التبيان: 1/238.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/156.
(3) أبو حيَّان، البحر المحيط: 3/21.

بلاغةُ مقابلةِ تفصيلِ المتشابه مع إجمالِ المحكم:

التَّفصيلُ والإجمالُ باعتبارِ احتياجِ النَّاسِ إلى البيانِ

جاءَ ذكرُ المُتشابه مفصَّلًا "لِإِجْمَالٍ اقْتَضَاهُ الْكَلَامُ السَّابِقُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَسَّمَ الْكِتَابَ إِلَى مُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ - وَكَانَ ذَلِكَ التَّقْسِيمُ بِاعْتِبَارِ دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعَانِي - تَشَوَّفَتِ النَّفْسُ إِلَى مَعْرِفَةِ تَلَقِّي النَّاسِ لِلْمُتَشَابِهِ، أَمَّا الْمُحْكَمُ؛ فَتَلَقِّي النَّاسِ لَهُ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَفْصِيلٍ فِيهِ، وَاقْتَصَرَ فِي التَّفْصِيلِ عَلَى ذِكْرِ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ: وَهُوَ حَالُ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ كَيْفَ تَلَقِّيهِمْ لِلْمُتَشَابِهَاتِ؛ لِأَنَّ بَيَانَ هَذَا هُوَ الْأَهَمُّ فِي الْغَرَضِ الْمَسُوقِ لَهُ الْكَلَامُ، وَهُوَ كَشْفُ شُبْهَةِ الَّذِينَ غَرَّتْهُمُ الْمُتَشَابِهَاتُ، وَلَمْ يَهْتَدُوا إِلَى حَقِّ تَأْوِيلِهَا، وَيُعْرَفُ حَالُ قَسِيمِهِمْ، وَهُمُ الَّذِينَ لَا زَيْغَ فِي قُلُوبِهِمْ، بِطَرِيقِ الْمُقَابَلَةِ، ثُمَّ سَيُصَرِّحُ بِإِجْمَالٍ حَالَ الْمُهْتَدِينَ فِي تلقِّي متشابهات الْقُرْآنِ"[1].

سرُّ اختيارِ مفردةِ الزَّيغِ دون الميل:

الزَّيْغُ أَخَصُّ مِنَ الْمَيْلِ؛ لِأَنَّهُ مَيْلٌ مِن حَقٍّ إلى باطل

اختيرتْ مفردةُ الزَّيغِ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ دون المَيْلِ، لأنَّ الزيغ أخصُّ من مطلق الميل؛ فإنَّ الزيغ لا يقال إلَّا لما كان من حقٍّ إلى باطل[2]، والزيغُ: الميلُ عن الاستقامة إلى أحد الجانبين، وزاغَ وزالَ ومالَ: متقاربٌ، لكن (زاغ) لا يقال إلَّا فيما كان من حقٍّ إلى باطل[3]، "وَالزَّيْغُ: الْمَيْلُ وَالِانْحِرَافُ عَنِ الْمَقْصُودِ: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ [النجم: 17]، وَيُقَالُ: زَاغَتِ الشَّمْسُ، فَالزَّيْغُ أَخَصُّ مِنَ الْمَيْلِ؛ لِأَنَّهُ مَيْلٌ عَنِ الصَّوَابِ وَالْمَقْصُودِ"[4].

أهلُ الزَّيغِ من هذه الأمَّةِ والمحرِّفون من أهلِ الكتابِ وجهانِ لعملةٍ واحدة

فالذين يتَّبعونَ المتشابه هم الذين زاغَتْ قلوبُهم عن الصَّوابِ والحقِّ عن قَصْدٍ، فاتِّباعُهم للمُتشابه مقصودٌ لذاته عندَهم، ففيه مزيدُ حَذَرٍ من هؤلاءِ؛ لأنَّهم زاغوا عن الحقِّ إرادةً للباطلِ والهوى،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/161.
(2) ابن عادل، اللباب: 5/35.
(3) الرّاغب، المفردات: (زيغ).
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/161.

وتأويل القرآنِ ليُصبح على مرادِهم، فهم إخوةُ المُحرِّفين من أهل الكتابِ، وعليه، فالذين يُقابلون المحرِّفين من أهلِ الكتابِ، هم الذين زاغتْ قلوبُهم من هذه الأمَّة، والقصدُ تحريفٌ لاتِّباعِ الهوى.

بلاغةُ المَجَازِ في قَوْلِه: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾:

اتِّباعُ المُتشابِه لا باعتبارِه قُرآنًا بل باعتبارِ البحثِ عن هوى الزَّائغين

الاتِّبَاعُ في قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ "مَجَازٌ عَنِ الْمُلَازَمَةِ وَالْمُعَاوَدَةِ، أَيْ: يَعْكُفُونَ عَلَى الْخَوْضِ فِي الْمُتَشَابِهِ، يُحْصُونَهُ، شُبِّهَتْ تِلْكَ الْمُلَازَمَةُ بِمُلَازَمَةِ التَّابِعِ مَتْبُوعَهُ"[1]، فالمتبوعُ هو المُتشابه، وهم لا يتَّبعون سِواه، أي: يتركون المحكمَ وراءَ ظهورِهم، فاتِّباعُهم للمُتشابه على ذلك هو من قبيلِ الإيمانِ ببعضِ الكتابِ والكُفرِ ببعضٍ، وهم لا يتَّبعون المُتشابه باعتبارِه قُرآنًا بل باعتبارِه محقِّقًا لهواهم، وعليه فهم يتَّبعونَ المُتشابِه المُؤدِّي إلى الباطلِ ابتغاءَ الفتنةِ وابتغاءَ تأويلِه.

فنُّ الجَمْعِ والتَّقسيمِ:

قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ "جمعٌ، ثمَّ عقَّبه بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، وبقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾، فهذا تقسيم وتفريق، كأنَّه يقول: وأمّا الرَّاسخون في العلم"[2].

أثرُ الوظيفةِ النَّحويَّةِ في بيانِ مقصودِ الأفعال: في قولِه: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾:

الكشفُ عن تخطيطِ أهلِ الزَّيغِ في نشرِ الفتنةِ بين المؤمنين

قولُه تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ مفعولٌ لأجله، أي: "طَلَبُ الشُّبُهَاتِ، وَاللَّبْسُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يُفْسِدُوا ذَاتَ بَيْنِهِمْ، وَيَرُدُّوا النَّاسَ إِلَى زَيْغِهِمْ"[3]، و"أن يفتنوا النَّاس عن دينهم بالتشكيك والتلبيس، ومناقضةِ المُحكَمِ بالمُتشابِه"[4]، وعليه فاتِّباعُ أهلِ الزَّيغِ لمُتشابِه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/161.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/348.
(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 4/15.
(4) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/6.

القُرآنِ هو من بابِ طلبِ الفتنةِ، ففيه فائدةٌ وهي أنَّ أهلَ الزَّيغِ لا تصدُرُ أفعالُهم عن غير قَصدٍ، أو كيفما اتَّفقَ، بل هم حريصون على الأفعال ذات المقصودِ الرَّديءِ، والفتنةِ المستطير شرُّها.

نُكتةُ عَطْفِ قولِه تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ على: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾:

عُطِفَ قولُه تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ على: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾، وهو من قبيل عطفِ الوسيلةِ على الغايةِ، أي: عُطِفَ التَّأويلُ الذي هو وسيلةٌ وأداةٌ موصلةٌ إلى الفتنةِ على الفتنةِ نفسِها، فإنَّ طلبَ تأويلِ المُتشابِه وحدَه ليس مذمومًا، وإنَّما لَحِقَه الذَّمُّ لَمَّا كان أداةً للغاية التي يَسْعَوْنَ لها وهي الفتنةُ، فتقديمُ ذكرِ الفتنةِ على التَّأويلِ وجعلِه أداةً لها؛ هو تنبيهٌ على "أنَّ قصدَهم إلى إيقاعِ الفتنة قبل طلب تأويله، وهذا القصد باتِّفاق أهل العقول كلِّها مذموم"[1]، ولذلك كانت الأداةُ التي هي التَّأويل ليست تأويلًا على الحقيقةِ.

التَّأويلُ مذمومٌ إذا كان خادِمًا لغايةٍ مذمومةٍ

فالمُتشابه "لا سبيل إلى تبيُّنه منه، وإنَّما طلبُ الحقِّ يجب أن يكون بردِّه إلى المحكم وإلى الرَّسولِ وإلى أولي الأمر، حسب ما نبَّه عليه تعالى بقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]"[2]، "فمَحَلُّ الذَّمِّ أَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ تَأْوِيلًا، لَيْسُوا أَهْلًا لَهُ، فَيُؤَوِّلُونَهُ بِمَا يُوَافِقُ أَهْوَاءَهُمْ، وَهَذَا دَيْدَنُ الْمَلَاحِدَةِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ يَتَعَمَّدُونَ حَمْلَ النَّاسِ عَلَى مُتَابَعَتِهِمْ تَكْثِيرًا لِسَوَادِهِمْ"[3].

اختلافُ العلماءِ في معنى الواوِ، في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾:

القَوْلُ بالاستِئنافِ أَوْجَهُ، ويُحملُ عليه معنى القولِ بالعطفِ

اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ في بيانِ معنى الواوِ في قولِه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، على قَوْلين مشهُورَيْن؛ الأوَّل: أن تكونَ الواوُ استِئنافيَّةً، الثَّاني: أن تكونَ عاطِفةً، وحصل احتدامٌ كبيرٌ، ونزاعٌ مشهورٌ

(1) الرّاغب، تفسير الراغب: 2/428 - 429.
(2) الرّاغب، تفسير الراغب: 2/429.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/162.

واختلافٌ معروفٌ، وهو مبنيٌّ على تعيينِ معنى العِلمِ الذي في قولِه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ومن هنا يتحدَّدُ اتِّجاهُ العلماءِ في بيانِ معنى الواوِ، فمن قالَ: إنَّ المقصودَ بالعلمِ هو العلمُ القطعيُّ الذي لا يجوزُ أن يعلمَه إلَّا اللّه، قال بأنَّ الواوَ استئنافيَّةٌ في قولِه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، أي: لا يتجاوزون أن يقولوا: آمنَّا بِه، فهم لا يعلمون ما يعلمُ اللّه تعالى من تأويلِه على الوجه القطعيِّ.

ومن قال بأنَّ المقصودَ بالعلمِ، هو العلمُ الذي أجاز اللّه لعبادِه معرفتَه والوصولَ إليه، من مُتشابِه القُرآنِ، ممَّن يردُّ المحكمَ إلى المُتشابِه، ولا يبغي بذلك الفتنةَ، بل يبغي رضوان اللّه تعالى، قال بأنَّ الواو عاطفةٌ.

والأوجَهُ أن نحمِلَها على الاستئنافِ ويُوجَّه كلامُ أهل العلمِ القائلين بالعطفِ، فإنَّ القَولَ بالاستئنافِ لا يُشركُ الرَّاسخين في العلمِ في حكمِ علمِ اللّه تعالى، فاللّه لا يبلغ مبلغَ علمِه أحدٌ من العالمين، مهما بلغَ رُسوخُه، وتوطَّدتْ أركانُه، ثمَّ إنَّ قولَ الرَّاسخين آمنَّا به، يدلُّ على علمِهم، فالمؤمن لا يُؤمنُ إلَّا عن علمٍ بما يُؤمنُ بِه، وبه يندفعُ الظَّنُّ بأنَّ القولَ بالاستئنافِ يجعل الرَّاسخين بمنزلةِ الجُهَّالِ.

وعليه فالقولُ بالاستئنافِ يجعلُ علمَ اللّه مستقلًّا متفرِّدًا بعلمِه، ولا يسلبُ عن الرَّاسخين علمَهم بالمُتشابِه، بل يُثبتُ لهم علمًا بقرينةِ قولِهم: آمنَّا به، والمطلوبُ من الرَّاسخين أن يُؤمنوا عن علمٍ، لا عن جهلٍ، ومن هنا كان مدحُهم والثَّناءُ عليهم، وهذا التَّوجيهُ أسلمُ وأمكنُ، ولا يدفعُ المقبولَ من القَوْلَين.

قال الرَّازيُّ: "وهذا القول أقيسُ في العربيَّة، وأشبه بظاهر الآية، ويدلُّ لهذا القول وجوه:

أحدها: أنه ذمّ طالب المتشابه بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾.

الثاني: أنَّه مدح الرَّاسخين في العلم بأنَّهم ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وقال في أوَّل البقرة: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 26]، فهؤلاء الرَّاسخون لو كانوا عالمين بتأويل المتشابه على التَّفصيل؛ لما كان لهم في الإيمان به مدحٌ؛ لأنَّ كلّ من عرف شَيئًا على سبيل التَّفصيلِ، فلا بدَّ، وأن يُؤمن به.

الثالث: لو كان قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ معطوفًا؛ لصار قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ ابتداء، وهو بعيد عن الفصاحة، وكان الأولى أن يُقَالَ: وهم يقولون، أو يقال: ويقولون.

رابعًا: قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، معناه: أنَّهم آمنوا بما عرفوا تفصيله، وبما لا يعرفون تفصيله، ولو كانوا عالمين بالتفصيل في الكلِّ؛ لم يبق لهذا الكلام فائدة"[1].

فائِدةُ الوصفِ بالرُّسوخ:

الرُّسوخُ أمارةُ علمِ المُتشابِه، عن إيمانٍ تامٍّ وإسلامٍ كافٍ

وُصِفَ العلماءُ بالرُّسوخِ، وهذا يدلُّ على أنَّهُم "يعلمون أكثر من المحكم الَّذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب، وفي أيِّ شيء هو رسوخهم؛ إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع، وما الرُّسوخ إلا المعرفة بتصاريف الكلام وموارد الأحكام، ومواقع المواعظ، وذلك كلُّه بقريحة معدَّة، فالمعنى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ على الاستيفاء إلى الله، والقوم الذين يعلمون منه ما يمكن أن يعلم، يقولون في جميعه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وهذا القدر هو الذي تعاطى ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ترجمان القرآن، ولا يتأوَّل عليه أنَّه علم وقت الساعة وأمر الروح وما شاكله"[2].

بلاغةُ الاستعارة في قولِه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾:

الرَّاسخونَ في العلمِ ثابتونَ على الحقِّ لا تميلُ بهمُ الأهواءُ ولا الآراءُ

قولُه تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ استعارةٌ، حيثُ "اسْتُعِيرَ الرُّسُوخُ لِكَمَالِ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ بِحَيْثُ لَا تُضَلِّلُهُ الشُّبَهُ، وَلَا تَتَطَرَّقُهُ الْأَخْطَاءُ غَالِبًا، وَشَاعَتْ هَذِهِ الِاسْتِعَارَةُ حَتَّى صَارَتْ كَالْحَقِيقَةِ، فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ: الثَّابِتُونَ فِيهِ، الْعَارِفُونَ بِدَقَائِقِهِ، فَهُمْ يُحْسِنُونَ مَوَاقِعَ التَّأْوِيلِ، وَيَعْلَمُونَهُ"[3]، وهذا من بابِ التَّشبيه "برسوخ الشَّيء الثَّقيل في الأرض الخَوَّارة، وهو أبلغ من قوله: والثَّابتون في العلم"[4].

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 7/147.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/403.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/164.
(4) محمد علي جميل، صفوة التفاسير: 1/168.

تقديرُ حذفِ الضّميرِ في قولِه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾:

قولُه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ "فيه ضمير عائد على كتاب الله، محكمِه ومتشابهِه، والتَّقدير: كلُّه من عند ربِّنا، وحذف الضّمير؛ لدلالة لفظ كلٍّ عليه؛ إذ هي لفظة تقتضي الإضافة"(1)، "أي: كلُّ واحد منهما، وهذا من تمام المقول المذكور قبله"(2).

دلالةُ الألفاظِ على المحذوفاتِ يُغني عن ذكرِها

فائدةُ ذِكرِ ﴿عِندِ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾:

لسائلٍ أن يسألَ عن سرِّ إضافةِ ﴿عِندِ﴾ مع أنَّه لَوْ قَالَ: كُلٌّ مِنْ رَبِّنَا؛ كَانَ صَحِيحًا، فَمَا الْفَائِدَةُ فِي لَفْظِ عِنْدِ؟ والْجَوَابُ: من أوجهٍ:

أوَّلًا: "الْإِيمَانُ بِالْمُتَشَابِهِ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مَزِيدِ التَّأْكِيدِ، فَذَكَرَ كَلِمَةَ ﴿عِندِ﴾ لِمَزِيدِ التَّأْكِيدِ"(3).

تعليمُ المُتشابِهِ من رعايةِ اللهِ لعبادِه ودالٌّ على كمالِ حكمتِه

ثانيًا: "أَضَافَ الْعِنْدِيَّةَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿رَبِّنَا﴾، لَا إِلَى غَيْرِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى؛ لِمَا فِي الْإِشْعَارِ بِلَفْظَةِ الرَّبِّ مِنَ النَّظَرِ فِي مَصْلَحَةِ عَبِيدِهِ، فَلَوْلَا أَنَّ فِي الْمُتَشَابِهِ مَصْلَحَةً؛ مَا أَنْزَلَهُ تَعَالَى، وَلَجَعَلَ كِتَابَهُ كُلَّهُ مُحْكَمًا"(4).

ثالثًا: "لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ ﴿مِّنْ﴾ هُنَا لِلِابْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ دُونَ الْمَجَازِيِّ، أَيْ: هُوَ مُنَزَّلٌ مِنْ وَحْيِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِهِ"(5).

مناسبةُ التَّذييلِ في قولِه: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾:

قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ جاءَ بعد ذكرِ الرَّاسخين في العلم "مدحًا للرَّاسخين بجَوْدة الذِّهن وحسنِ النَّظر"(6)، وفيه "إشارةٌ إلى ما استعدُّوا به للاهتداء إلى تأويله، وهو تجرُّد العقل عن

العلماءُ يُمتدحونَ برسوخِهم في العلمِ، وبكونِهم من أولي الألبابِ

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/404، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 4/19.
(2) القنّوجي، فتح البيان: 2/190.
(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 7/147.
(4) أبو حيَّان، البحر المحيط: 3/30 - 31.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/169.
(6) أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 2/8.

غواشي الحسِّ"[1]، فالألباب: "العقول الخالصة، وهم الرَّاسخون في العلم، الواقفون عند متشابهه، العاملون بمحكمه بما أرشدهم اللّه إليه في هذه الآية"[2].

توجيه الحصرِ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾:

الحصر لكمال التَّذكُّر، لا لنفيهِ عن سواهم

القَصْرُ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ لا يُراد به أنَّ التَّذكُّرَ خاصٌّ بهم، بل هو من بابِ بيان كمالِ التَّذكُّرِ فهو الذي لا يكون إلَّا لأولي الألبابِ، أي: "﴿وَمَا يَذَّكَّرُ﴾ حقَّ التَّذكُّر"[3]، إلَّا أولو الألبابِ.

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/6، والزمخشري، الكشاف: 1/338.
(2) القنّوجي، فتح البيان: 2/190.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 2/8.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع، سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 4 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-55-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 4 : سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-55-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5828584 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»